

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا - بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد

أولا - مقدمة

- ١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١٢٣٣ (١٩٩٩) المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩ الذي طلب فيه المجلس إليّ أن أطلعته بانتظام على الحقائق وأن أقدم إليه كل ٩٠ يوماً تقريراً عن التطورات المستجدة في غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو. وفيما بعد، طلب إليّ مجلس الأمن في مشاورات غير رسمية أجراها في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٢ أن أقدم تقريراً خطياً كل ستة أشهر.
- ٢ - ومنذ تقديم تقريري السابق المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (S/2003/621)، أُحيط مجلس الأمن بانتظام بشأن الحالة في غينيا - بيساو، وارتفع عدد مرّات الإحاطة منذ الانقلاب العسكري الذي وقع في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، قام ممثلي في غينيا - بيساو، خلال جلسة مغلقة عقدها المجلس بشأن الحالة في ذلك البلد، بإحاطة أعضاء المجلس بخصوص التقدم الذي أحرزته السلطات الانتقالية للبلد، التي تسلمت مقاليد الحكم في أعقاب أحداث ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويركز هذا التقرير على الجهود التي تبذلها تلك السلطات حالياً لتنفيذ العملية الانتقالية وعلى مساهمة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو بهذا الشأن.

ثانياً - التطورات السياسية

- ٣ - أوضحتُ في تقريري السابق أوضاع البلد السياسية والاجتماعية والاقتصادية - الحرجة، التي كانت تندر بتجدد الصراع. ومن المؤسف أن تلك الأوضاع هي السبب الذي أدى بالقادة العسكريين، حسب قولهم، إلى الإطاحة بالنظام في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.



- ٤ - وفي أعقاب التدخل العسكري والاتفاق الذي وُقِّع لاحقا في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، والذي نصَّ على استقالة الرئيس كومبا يالا وعودة القوات المسلحة إلى الشكنات، أُنقِص رسميا على ميثاق سياسي انتقالي ووقَّع في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.
- ٥ - ومنذ ذلك الحين، ووفقا للميثاق الانتقالي، قامت الحكومة الانتقالية، بقيادة رئيس وزراء مدني هو أرتور ساهما، والمجلس الوطني الانتقالي، الذي يقوم بدور البرلمان حتى إجراء الانتخابات التشريعية، والرئيس الانتقالي المدني، هنريكي بيريرا روزا، بتأدية اليمين وتسلم مقاليد الحكم. وتوخى الميثاق أيضا إجراء انتخابات تشريعية في غضون ستة أشهر من توقيعه، أي بحلول نهاية آذار/مارس ٢٠٠٤، وانتخابات رئاسية في غضون سنة واحدة من أداء الممثلين البرلمانين المنتخبين اليمين. وتشمل أولويات الحكومة الانتقالية الموسَّعة تنظيم انتخابات تشريعية ودفع متأخرات المرتبات التي طال أمد استحقاقها لموظفي الخدمة المدنية.
- ٦ - وخلال الفترة الحرجة التي سبقت العملية الانتقالية، قام مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو وممثلي بمساع حميدة وبإسداء المشورة لجميع الأطراف الفاعلة في البلد من أجل تعزيز الحوار والمساعدة على التخفيف من حدة التوتر.
- ٧ - ويسرني إبلاغكم بأن السلطات الانتقالية اتخذت عددا من الخطوات الإيجابية من أجل تنفيذ الميثاق الانتقالي. فقد وافق المجلس الوطني الانتقالي، سعيا منه إلى استعادة الشرعية، على تعيين مدع عام جديد بدأ تأدية مهامه في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. كما وافق المجلس على إعادة رئيس محكمة العدل العليا ونائبه إلى منصبيهما كقضاة في المحكمة بعد تنحيتهما من منصبيهما وسجنهما من دون محاكمة بأمر من الرئيس يالا. كما أعلنت الحكومة اتخاذ خطوة لا تقل أهمية عما سبق، ألا وهي إجراء انتخابات في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ لانتخاب رئيس المحكمة العليا ونائبه، وهو ما يعتبره العديد من شركاء غينيا - بيساو أحد المقاييس الهامة لنجاح العملية الانتقالية. وتفيد التقارير أيضا بعودة رئيسة رابطة القضاة والقضاة الجزئيين إلى البلد بعد فرارها إلى الخارج في عام ٢٠٠١ إثر تلقيها تهديدات بالقتل حسب زعمها. وكانت رابطة القضاة والقضاة الجزئيين قد انتقدت، تحت قيادتها، انتهاكات دستورية في ظل النظام السابق.
- ٨ - وفيما يتعلق بهدف رئيسي آخر للعملية الانتقالية، ألا وهو الانتخابات التشريعية، أعاد الرئيس روزا، خلال زيارته الأخيرة لنيويورك، التأكيد على عزم السلطات الانتقالية إجراء انتخابات تشريعية في غضون فترة الأشهر الستة المنصوص عليها في الميثاق. وأبلغ ممثلي مؤخرا بأنه سيعلم عن موعد الانتخابات عما قريب.

٩ - والحكومة مصممة على تعزيز الشفافية والإدارة المالية السليمة، بما في ذلك إنشاء نظام جديد لدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية عبر وكالات مصرفية كوسيلة لمعالجة مشكلة العمال الوهميين، وقد قامت بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. ومن بين التدابير التي أُتخذت، الأمر الذي أصدره المجلس الوطني الانتقالي بمراجعة حسابات الحكومة الانتقالية لماريو بيريس، وهي الحكومة الأخيرة التابعة للنظام السابق، في حين اقترح رئيس الوزراء سائها إمكانية إنشاء لجنة يشمل أعضاؤها ممثلين عن المجتمع الدولي للإشراف على أداء الحكومة الحالية.

١٠ - ومن التطورات الإيجابية الأخرى أن وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة، المستقلة منها والتابعة للدولة، فضلا عن وسائل الإعلام الأجنبية المتواجدة في غينيا - بيساو، تعمل بصورة عادية، كما تعبر الإذاعة والتلفزيون الوطنيان عن طائفة أوسع من وجهات النظر السياسية. غير أن تلفزيون غينيا - بيساو توقف عن البث منذ منتصف شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

١١ - كما شرعت السلطات الانتقالية في إجراء سلسلة من الاتصالات مع شركاء إقليميين ودوليين لإبلاغهم بالمستجدات وإشراكهم في الحوار بشأن إمكانية تقديم الدعم لعملية انتقالية سلمية ودائمة نحو الأخذ بالديمقراطية. وزار الرئيس روزا دولا مجاورة وعددا من البلدان الأخرى في المنطقة دون الإقليمية وما عداها. وقام وفد من مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية بزيارة غينيا - بيساو في مطلع شهر تشرين الثاني/نوفمبر لإجراء محادثات مع السلطات وغيرها من الأطراف الفاعلة. كما عينت حكومة البرتغال مبعوثا لدعم المبادرات المتخذة من قِبَل حكومة غينيا - بيساو لاستئناف علاقات العمل مع شركائها الدوليين. وتقوم الصين، في إطار برنامجها التعاوني، ببناء جمعية وطنية جديدة في غينيا - بيساو.

١٢ - كما بقيت السلطات على اتصال وثيق بممثلي في غينيا - بيساو وطلب إليّ الرئيس روزا تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، لتيسير الحوار فيما بين جميع الأطراف الفاعلة وتعزيز المصالحة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

١٣ - ويذكر أعضاء المجلس أنني اقترحت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ (انظر S/2003/1096)، تمديد ولاية المكتب حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بصيغتها المنقحة لمواجهة تغير الأوضاع في الميدان بصورة أفضل، ووافق المجلس لاحقا على ذلك (انظر S/2003/1097).

ثالثاً - الجوانب العسكرية والأمنية

١٤ - منذ الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر، تم تعزيز الدوريات الأمنية على طول حدود البلد. ولا يزال الوضع على الحدود مع السنغال يتسم بالهدوء وإن كانت التقارير تفيد بوقوع حوادث متفرقة. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أرسلت غينيا - بيساو وحدة قوامها ٦٥٠ فرداً للانضمام إلى قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا.

١٥ - وعلى الصعيد الداخلي، تفيد التقارير بوجود حالات من التوتر في صفوف ضباط الصف والجنود بشأن صرف متأخرات الرواتب التي طال أمد استحقاقها وتردّي الأوضاع في الثكنات. غير أن رئيس أركان القوات المسلحة، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس المجلس الوطني الانتقالي، أفاد أن الجيش ما زال متحد الصفوف. وعقد اجتماعات مع أنصار الجنرال الراحل أنسو مان مان ومع مؤيدي الرئيس السابق نينو فييرا، وذلك بغية الحفاظ على وحدة القوات المسلحة، لا سيما في هذه الفترة الانتقالية. ويطلب ممثلو المحاربين السابقين، في جملة أمور، بالعمو التام عنهم، وإعادة تم إلى الجيش، وإبرام اتفاق رسمي تشهد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي توقيعه. وشرع مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو في إجراء مناقشات بشأن تنفيذ برنامج لإجراءات نزع السلاح يهدف إلى الحد من عدد الأسلحة الصغيرة غير المرخص بحملها.

١٦ - ودخل برنامج التسريح وإعادة الإلحاق وإعادة الإدماج الآن مرحلة إعادة الإدماج التي يتوقّع أن تنتهي في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وفي الوقت الحالي، فإن الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين للبرنامج لا يستطيع تقديم مساعدات مالية إلا إلى ٣٧٢ ٤ مستفيداً يُعتبرون أضعف الأشخاص حالاً مما مجموعه ٣٠٠ ١١ محارب سابق. وقد أدى ذلك إلى مظاهرة سلمية في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ نظمها محاربون سابقون مستبعدون طالبوا بإشراكهم في مرحلة إعادة الإدماج. وشرع البنك الدولي في إعادة هيكلة جزئية لحافظته من أجل تلبية الاحتياجات المالية للبرنامج.

١٧ - ورغم الافتقار إلى الموارد وازدياد متأخرات الرواتب، فما زال أفراد قوة الشرطة يحضرون إلى أماكن عملهم ويؤدون واجباتهم في المحافظة على القانون والنظام على نحو أدى إلى انخفاض ملحوظ في عدد الحالات، خصوصاً في العاصمة. وتُضمّن الحكومة الانتقالية خططها إنشاء مركز لتدريب الشرطة، ويساعد مستشار الشرطة المدنية التابع لمكتب الأمم المتحدة في صياغة تلك الخطط.

رابعاً - الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان

١٨ - واصل مكتب الأمم المتحدة رصد حالة حقوق الإنسان، مع التركيز على الحريات المدنية والحوار مع السلطات. وهو يتابع حالياً القضايا المتعلقة بـ ١٠ من أفراد القوات المسلحة احتجزوا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وأتهموا بالتآمر للإطاحة بالنظام، ولا يزالون ينتظرون تقديمهم للمحاكمة. وما زالت المحكمة العسكرية تفتقر إلى الوسائل اللوجستية والمالية لتأدية عملها بفعالية وسرعة. ولا يزال الرئيس كومبا يالا خاضعاً للإقامة الجبرية بأمر من القوات المسلحة، التي وجهت تحذيراً إلى ستة من الأشخاص المقربين إليه، بمن فيهم شقيقته، بعدم القيام بأنشطة من شأنها تعريض النظام العام للخطر.

١٩ - وواصل المكتب، في إطار الجهود التي يبذلها لتدعيم القدرات الوطنية على حماية حقوق الإنسان واحترامها، العمل مع اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحقوق الإنسان في غينيا - بيساو على وضع خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان التي بدأ العمل بها في آذار/مارس ٢٠٠٣. ونظم المكتب كذلك تدريباً لتتقيف ٦٥٠ فرداً من وحدة غينيا - بيساو التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مجال حقوق الإنسان.

٢٠ - وبخصوص تدعيم دور المرأة كعضو في المجتمع المدني، عقدت منظومة الأمم المتحدة حلقات دراسية لتعزيز تمكين المرأة. كما أن دورة المؤتمرات دون الإقليمية والإقليمية التي نظمتها المكتب لتشجيع النساء على تبين خلفياتهن السياسية والعرقية والمهنية على المشاركة في العملية السياسية في إطار برنامجها للمصالحة، قد توقفت بسبب أحداث ١٤ أيلول/سبتمبر وستستأنف في عام ٢٠٠٤.

خامساً - الجوانب الاقتصادية والاجتماعية

٢١ - حسب صندوق النقد الدولي، وجدت السلطات الانتقالية نفسها إزاء وضع توقف فيه تحصيل الإيرادات أو كاد، إذ إن إيرادات الحكومة حالياً تقل بكثير عن المستويات المتوقعة، في حين أن النفقات لم تكن تُراقب أو تسجل على النحو الواجب. وتبعاً لذلك، فما زالت الحالة الاجتماعية والاقتصادية تبعث على القلق البالغ، وتهدد بتقويض توافق الآراء السياسي الهش الحالي. كما أن عدم صرف الرواتب معظم شهور عام ٢٠٠٣ لغالبية العاملين في القطاع العام بالبلد، وعدم قدرة أغلبية الأطفال على الذهاب إلى المدارس خلال السنة الماضية، والتقارير التي تفيد بارتفاع عدد الوفيات التي كان من الممكن تفاديها والتي كان سببها عدم تحمّل الحكومة تكاليف الأدوية الأساسية والرعاية الصحية، كلها عوامل ما زالت تؤجج نار التوتر الاجتماعي. والتقديرات الرسمية الحالية لمعدلات الإصابة بعدوى

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منخفضة نسبيًا، إذ تبلغ ١,٤ في المائة، غير أن البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز يقدّر أنه ما لم تتحسن المواجهة الوطنية لهذا الوباء، فسيرتفع معدل الإصابة بعدوى الفيروس إلى خمسة أمثاله في السنوات الخمس القادمة.

٢٢ - وتُبذل حاليًا الجهود لمساعدة السلطات الانتقالية في التغلب على الأزمة الحالية، وتعمل الكيانات السياسية والاقتصادية لمنظومة الأمم المتحدة معًا يدا بيد لتحقيق هذه الغاية. وقد قام الفريق القطري للأمم المتحدة، برئاسة المنسق المقيم، وبالتعاون وثيق مع ممثلي، بتقديم الدعم للسلطات الجديدة في سعيها للتصدي لما يواجهها من تحديات اجتماعية واقتصادية ضخمة. وأوفد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي بعثات إلى غينيا - بيساو في الأسابيع الأخيرة للوقوف على الحالة وتقديم توصيات، وحظيت تلك البعثات بالدعم والتعاون الكاملين من الفريق القطري.

٢٣ - وقدم صندوق النقد الدولي، بالتعاون مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساعدة تقنية للحكومة في صياغة خطة مدتها سبعة أشهر للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ للفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٤ - ورغم أن حكومة غينيا - بيساو تعزم عرض رؤيتها واستراتيجيتها الإنمائية في مؤتمر المائدة المستديرة المقرر عقده في عام ٢٠٠٤، فثمة حاجة ملحة إلى إيجاد آلية انتقالية لحشد وتنسيق المساعدة العاجلة لغينيا - بيساو. وتحقيقًا لهذه الغاية، يعتمز البنك الدولي عقد اجتماع غير رسمي للمانحين بباريس في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وفي غضون ذلك، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صندوق غينيا - بيساو المتعدد المانحين للإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ من أجل معالجة أكثر احتياجات السكان إلحاحًا، وللقيام، في إطار ميزانية حكومة غينيا - بيساو وبرنامج صندوق النقد الدولي الخاضع لمراقبة الموظفين، بإنشاء أداة ملائمة ومنسقة للمساعدة على تمويل النفقات المتكررة للميزانية في القطاعات الرئيسية، بما يكفل أداء الحكومة لعملها بفعالية، وهو ما قد يشمل دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتقديم المساعدة التقنية للوزارات الرئيسية. ويمكن لتلك الأدوات أن تعين أيضًا على تعزيز الشفافية والمساءلة عند تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، وإيجاد كيان محايد لإدارة الموارد المتاحة من أجل تقديم الدعم في حالات الطوارئ.

سادسا - الملاحظات

٢٥ - أود أن أعرب عن امتناني للقادة دون الإقليميين والمؤسسات دون الإقليمية، بما في ذلك على الأخص الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية، على دورهم البناء في المعاونة على حل الأزمة سلميا، بعد التدخل العسكري في ١٤ أيلول/سبتمبر. فتعزيز الاستقرار في غينيا - بيساو أمر حيوي لاستقرار منطقة دون إقليمية تتأها صراعات عديدة.

٢٦ - ثم إن ما تم مؤخرا من إقصاء الرئيس المنتخب ديمقراطيا في غينيا - بيساو، مهما يكن ذلك مستحقا للشجب، لا ينبغي النظر إليه باعتباره أحد الأحداث التي تعترض العملية الديمقراطية، وإنما باعتباره نهاية وضع لا يمكن الدفاع عنه انتهكت خلاله مرارا القواعد الدستورية. وأود أن أدعو المجتمع الدولي إلى النظر في كيفية التعامل وقائيا مع أوضاع ما بعد انتهاء الصراعات، حيث تقوم الحكومات، وإن كانت منتخبة ديمقراطيا، بتحدي النظام الدستوري، والاستخفاف بممارسات الحكم الأساسية، وتصبح بالتالي مصدرا إضافيا لعدم الاستقرار.

٢٧ - ومن المشجع أن الحكومة الانتقالية قد اتخذت بعض الخطوات المهمة في الاتجاه الصحيح. وإني لأدعو جميع الأطراف الفاعلة في غينيا - بيساو إلى المثابرة ومواصلة العمل معا في البحث عن الحل المناسب للمشكلات العاجلة التي تواجه بلدهم.

٢٨ - وقد ناشدت السلطات الانتقالية المجتمع الدولي توفير المساعدة العاجلة. وإني لأمل أن تكون هذه المساعدة حاضرة في اجتماعات المانحين المقرر عقدها. وفي غضون ذلك، فإنني أشيد بالمبادرة ذات التوقيت المناسب التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء صندوق الإدارة الاقتصادية في حالات الطوارئ، وأناشد شركاء غينيا - بيساو النظر في استخدام هذه الآلية كإطار مفيد لتوجيه المساعدة العاجلة إلى البلد.

٢٩ - وتستهدف المهمة الحيوية المقرر تنفيذها في عام ٢٠٠٤ معاونة غينيا - بيساو على هئية بيئة سياسية مؤاتية للتنفيذ السلمي للعملية الانتقالية، التي ستقرب من نهايتها في عام ٢٠٠٥، ولا سيما إجراء انتخابات تشريعية موثوقة بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، فإنني أمل أن يبقى المجتمع الدولي ملتزما بالمعاونة على ضمان الوفاء بالتعهدات المقطوعة.

٣٠ - ويثلج صدري العمل الذي يقوم به كل من الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلها، التابع لمجلس الأمن، والفريق الاستشاري المخصص لغينيا - بيساو والتابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجموعة أصدقاء غينيا - بيساو. كما أود أن أشيد بالمرونة التي أبدتها مؤسسات بريتون وودز تجاه غينيا - بيساو، بمواصلة أداء مهامها في ذلك البلد، علما بأن منظومة الأمم المتحدة في الميدان على أهبة الاستعداد للعمل معها.

٣١ - وختاما، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي في غينيا - بيساو، دافيد ستيفن، ولبوظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، وفريق الأمم المتحدة القطري لإسهامهم بتفان في الحل السلمي للأزمة الأخيرة، ولدعمهم البناء للعملية الانتقالية الجارية.